

نصوص عامة

المادة الثانية

يسند تنفيذ هذا المرسوم، الذي ينشر في الجريدة الرسمية، إلى وزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية، كل واحد منهما فيما يخصه. وحرر بالرباط في 21 من شوال 1444 (12 ماي 2023).

الإمضاء: عزيز أخنوش.

وقعه بالعطف:

وزير الداخلية،

الإمضاء: عبد الوافي لفتيت.

وزير الاقتصاد والمالية،

الإمضاء: نادية فتاح.

مرسوم رقم 2.23.310 صادر في 21 من شوال 1444 (12 ماي 2023) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.19.67 الصادر في 11 من شعبان 1440 (17 أبريل 2019) بتطبيق القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار.

رئيس الحكومة،

بعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.19.67 الصادر في 11 من شعبان 1440 (17 أبريل 2019) بتطبيق القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار؛

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 13 من شوال 1444 (4 ماي 2023)،

رسم ما يلي:

المادة الأولى

تغير وتتمم، على النحو التالي، أحكام المواد 1 و 3 و 4 (الفقرة الأخيرة) و 5 من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.19.67:

«المادة الأولى. - تطبيقاً لأحكام تخضع المراكز الجهوية للاستثمار لوصاية رئيس الحكومة أو السلطة الحكومية المفوضة من لدنه لهذا الغرض.»

«المادة 3. - يقصد بالسلطات السلطة الوصية والسلطة الحكومية المكلفة بالمالية.»

«المادة 4 (الفقرة الأخيرة). - تحدد بقرار للسلطة الوصية مؤشرات»

«المادة 5. - لتطبيق وفق التوجيهات الصادرة عن السلطة الوصية بتنسيق مع السلطة الحكومية المكلفة بالمالية.»

مرسوم رقم 2.23.414 صادر في 24 من شوال 1444 (15 ماي 2023) بتفويض ممارسة وصاية الدولة على المراكز الجهوية للاستثمار

رئيس الحكومة،

بناء على المرسوم رقم 2.19.67 الصادر في 11 من شعبان 1440 (17 أبريل 2019) بتطبيق القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، كما وقع تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 2.23.310 الصادر في 21 من شوال 1444 (12 ماي 2023)، ولا سيما المادة الأولى منه،

رسم ما يلي:

المادة الأولى

يفوض إلى الوزير المكلف بالاستثمار ممارسة وصاية الدولة على المراكز الجهوية للاستثمار.

المادة الثانية

يسند تنفيذ هذا المرسوم، الذي ينشر في الجريدة الرسمية، إلى الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية.

وحرر بالرباط في 24 من شوال 1444 (15 ماي 2023).

الإمضاء: عزيز أخنوش.

وقعه بالعطف:

الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة

المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم

السياسات العمومية،

الإمضاء: محسن الجزولي.